لقد كانت الانتفاضات هذه، وما حدث بينها من مظاهر للمقاومة المدنية والعسكرية بانماطها المختلفة، تعبيراً متطوراً عن رفض الاحتلال، وعدم الاستكانة لسياسة الوضع الراهن، التي سعت اسرائيل الى فرضها على أبناء الضفة والقطاع. غير ان بعض المراقبين رأى أنها كانت انتفاضات محدودة في مطالبها، ولم تأخذ الطابع القتالي الصدامي، وموسمية في توقيتاتها، فلم تتسم بالاستمرار المتصاعد، بحيث لم يترتب عليها تراكم خبرات تقود الى حالة من العصيان التامّ، أو الجزئي، في مواجهة قوات الاحتلال[١٤]. لذا، فان انتفاضة العام ١٩٨٧ تأتي، في أحد جوانبها، لكي تشكل التجاوز العملي لهذه النقائص، من حيث انها اتّسمت بالشمولية الجماهيرية، وبالامتداد الزمني والمكاني، والمواجهة المستمرة دون انقطاع. ويلاحظ، في هذا الاطار، ضمور الفارق الزمني بين الانتفاضات المختلفة، منذ بداية العقد الثاني من الاحتلال بعامّة، ومنذ منتصف الثمانينات بخاصة. فثمة سبع سنوات فصلت بين الانتفاضتين الأولى والثانية، وست فصلت بين الثالثة والرابعة، هذا بينما تواتر وقوع الانتفاضات منذ العام ١٩٨٥ بمعدل واحدة كل عام قبل اندلاع الانتفاضة الكبرى في نهاية العام ١٩٨٧.

## الأسباب المباشرة

في العام ١٩٣٦، تفاعلت عوامل عدّة على الساحة المحلية الفلسطينية أساساً، دفعت باتجاه تفجّر الثورة في ربيع ذلك العام. وقد اقترنت تلك التفاعلات بوجود انعكاسات لا يمكن التهوين من أثرها في ذلك التفجّر، سواء من الدائرة العربية، أو الساحة الدولية. على الساحة الفلسطينية، كانت توقعات الفلسطينيين، من جانب، واليهود، من جانب آخر، بقرب تحقيق معظم تطلعاتهم قد وصلت الى أوجها، ممّا جعل كليهما يتمسّك بمطالبه. فخلال السنوات الأربع التي سبقت الثورة، تضاعف عدد السكان اليهود في البلاد حتى وصل نحو أربعمئة ألف، بسبب تدفق الهجرة اليهودية من وسط أوروبا، وبشكل خاص منذ صعود النظام النازي الى سدة الحكم في المانيا، وهو ما بثّ الخوف في نفوس الفلسطينيين، فسعوا الى تغيير النظام الدستوري الفلسطيني تحت الانتداب البريطاني، بصورة تمكّنهم من لجم التدفق اليهودي وحفظ حقوقهم[١٥]. وكانت سلطات الانتداب سمحت للوكالة اليهودية ـ كممثل للمعسكر اليهودي ـ الصهيوني ـ بالاشراف على استقبال المهاجرين، وغضّت النظر عن الشروط المالية المفروضة على المهاجرين، واسندت كثيراً من الوظائف الحكومية للعنصر اليهودي. وبصفة عامة، بلغت نسبة اليهود الى مجموع السكان ٢٨,٦ بالمئة العام ١٩٣٨، بعد ان كانت ١٦,٩ بالمئة فقط العام ١٩٣١[١٦]. وقد شجّع هذا التراكم العددي الوكالة اليهودية على التوسّع في سياسة العمل العبري، التي لا تسمح باستخدام العمال الفلسطينيين العرب في الانشطة الاقتصادية التي تخصّ اليهود، الأمر الذي أثر في سوق العمل بين الفلسطينيين، وأدى الى تفاقم ظاهرة البطالة المتفشية أصلاً بينهم. وعلى ذكر البطالة، لوحظ ان السياسة الاقتصادية البريطانية، والجانب الضريبي فيها بشكل خاص، قادت الى القضاء على أنشطة العمال والفلاحين الفلسطينيين، وأحالت معظمهم الى وضع البطالة والتشرّد. لقد جاءت هذه الظواهر، جميعها، في الوقت الذي لم تستجب السلطات البريطانية لأي مطلب من الجانب العربي الفلسطيني[١٧]، وانتهج فيه الشيخ عزالدين القسّام حركة نضال مسلح في نهاية العام ١٩٣٥، كوسيلة نهائية لتحقيق الأهداف الوطنية، ممّا وجّه الانظار الى الجهاد المسلّح وفضائله في انتزاع المطالب عنوة[١٨]. وكان ممّا أدى الى تعظيم المخاوف الفلسطينية، أيضاً، اكتشاف أمر تدفق الاسلحة الى المعسكر الصهيوني دون ان تحرك السلطات البريطانية ساكناً ضد سياسة